

علاقة المستوى التعليمي للمرأة العاملة بالتمسك بالأدوار الأسرية.

دراسة ميدانية على كل من المرأة الجامعية وغير الجامعية.

## The relationship between the educational level of working women and adherence to family roles a field study on university and non-university women

شبري نوال<sup>1</sup>، فرشان لوييزة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، chebri.nawel@hotmail.fr

<sup>2</sup> كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، [f\\_louiza@yahoo.fr](mailto:f_louiza@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2023/6/10

تاريخ القبول: 2023/4/25

تاريخ الاستلام: 2022/09/19

### ملخص:

يهدف البحث إلى الكشف عن علاقة المستوى التعليمي والتمسك بالأدوار الأسرية عند كل من المرأة العاملة ذات المستوى التعليمي الجامعي والمرأة العاملة ذات المستوى التعليمي غير الجامعي من خلال دراسة ميدانية لعينة من العاملات المتزوجات بمدينة الجزائر العاصمة، وبلغت العينة 50 مفردة، أين تم تطبيق مقياس خاص بالأدوار الأسرية، واستخدام المنهج الوصفي نظرا لطبيعة الموضوع الذي فرض الاستعانة به، و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي والتمسك بالأدوار الأسرية عند المرأة، من خلال وجود فروق بين كل من المرأة الجامعية وغير الجامعية في التمسك بالأدوار الأسرية.

**الكلمات المفتاحية:** أدوار أسرية؛ امرأة عاملة؛ مستوى تعليمي..

**Abstract :** The research aims to reveal the relationship between education level and adherence to family roles for working women with university education level and working women with non-university education level through a field study of a sample of married women in the city of Algiers, and the sample reached 50 women, where a family roles questionnaire was applied. The study concluded that there is a relationship between the level of education and adherence to the family roles of women, through the presence of differences between university and non-university women,

**Keywords:** education level; family roles; working women.

المؤلف المرسل: نوال شبري،

## 1. مقدمة:

عرف المجتمع الجزائري تغيرات وتحولات كبيرة وهامة مست مختلف البنى الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، مما كان لها الأثر الكبير في توجيه وتحديد السلوكات الفردية والجماعية، وما نتج عنها من تغيرات وانقلابات في أدوار ومكانة الأفراد داخل الأسرة والمجتمع.

فالمرأة الجزائرية أحد أفراد هذا المجتمع التي تأثرت هي بدورها بهذه التطورات من خلال السياسة التنموية الجزائرية التي مهدت الطريق للعلم والتعلم، فقد سعت المرأة من خلاله إلى التمتع بحقوقها، كالحق في التعبير، والحق في العمل والممارسات السياسية والاجتماعية، وكذا الحقوق الاجتماعية الأخرى المرتبطة بها كإمرأة مثل الحق في الزواج والأمومة، والرفع من مستواها التعليمي والثقافي.

إذ يعتبر التعليم من أهم العوامل التي ساعدت المرأة على التغيير من صورتها التقليدية، والتخفيف من وطأة العادات والتقاليد المفروضة عليها، وتمكينها من الحصول كقوة ضاغطة في مجالات الحياة. (فرجاني، 2002، ص 97)، وهذا ما يجعلها تتخرج كإطار قادر على أن تكون فاعلة في عملية التنمية من خلال حصولها على منصب شغل، مما يرفع من مكانتها الأسرية والاجتماعية.

إن المرأة المتعلمة تستطيع التفاهم والتحاور مع زوجها بصورة أفضل، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وتحظى باحترام أكبر وتصبح أقدر على التخطيط لما يحدث في حياتها، ولاسيما تخطيط حياتها الإيجابية. (بومخلوف، 2004، ص 133).

إذ تشير معظم الدراسات إلى أن دور المرأة يتعاظم بقدر وحجم ما تنمو درجة ثقافتها وإطلاعها، وانفتاحها على التطورات الحاصلة على مختلف الشؤون الاقتصادية، التربوية والاجتماعية، كما أظهرت كذلك مجموعة من الدراسات الميدانية الأخرى أن المرأة ذات المستوى التعليمي المرتفع تتمتع بمكانة معتبرة اتجاه زوجها، مما أتاح لها أيضا الفرصة على المساهمة الفعالة في الأعمال التي يقوم بها الرجال، ما يؤثر على ارتفاع مكانة المرأة في اشتراكها مع الرجل في تصريف شؤون الأسرة، مما يحقق لها دور بارز في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتمثلة في الشراء وتوزيع ميزانية الأسرة والإنفاق.

(رميشي، 2004، ص 65)

ولما للتعليم من أهمية كبيرة ومعتبرة في حياة المرأة، وفي الرفع من مكانتها في المجتمع من خلال إتاحة المجال أمامها للخروج والعمل مما يحقق لها الاستقلال الاقتصادي، وكذلك رفع من مكانتها داخل الأسرة وجعلها في نفس المرتبة مع الرجل، جاءت هذه الدراسة للبحث فيما إذا كانت هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة العاملة والتمسك بالأدوار الأسرية عند كل من المرأة الجامعية ذات المستوى التعليمي العالي، والمرأة غير الجامعية التي لم تواصل تعليمها العالي.

## 2. الإشكالية:

تتأثر الأدوار الأسرية للمرأة (الأم) العاملة بعدة عوامل وأسباب، وأهمها التعليم الذي غير من حياتها بشكل ملفت للانتباه، بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إذ ساهم تعليمها في تغيير البنية العائلية من خلال حصولها على درجات تعليمية عالية، والتي مكنتها من الخروج للعمل، واحتلالها بذلك لأعلى المناصب التي زادت من ارتقائها ورفعت من مركزها في المجتمع والأسرة، مما كان له الأثر الواضح على تغيير نوعا ما أدوارها الأسرية التقليدية من خلال الوظائف والأدوار والمسؤوليات الجديدة المنسوبة لها، والتي أثرت على أدوارها ومكانتها داخل الأسرة، مما انعكس على سير حياتها اليومية نظرا لمهاراتها وتجاربها وخبراتها الواسعة في تسيير حياتها الزوجية وتربية أبنائها. إذن فالتعليم يزيد من إمكانيات المرأة العملية والحياتية ويحسن من فرص توظيفها. (حماش، 2013، ص53).

إن التمسك بالأدوار الأسرية والقيام بها ترتبط بالإدراك الاجتماعي، كونها أدوار أولية وأساسية في التنشئة الاجتماعية الجزائرية، تترعرع عليها الفتاة منذ الصغر، خاصة أن النظام التقليدي يتمسك ويعترف أكثر بأهميتها في إنجاح الحياة الأسرية والزوجية للمرأة المتزوجة.

إن المرأة العاملة سواء كانت جامعية أم غير جامعية مطالبة بصفقتها كزوجة وكأم بالمحافظة على أدوارها المتمثلة أساسا في إدارة وتنظيم شؤون المنزل والأسرة، واتخاذ القرارات الأسرية، وتسيير الميزانية وتنظيم مصاريف البيت، بالإضافة إلى الممارسات اليومية التي لها علاقة بالأطفال والزوج، وهنا تصبح في حالة ضغط لكثرة انشغالاتها في البيت وخارجه. فالمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق الزوجة المتعلمة قد يفرض

عليها تذبذب في أدائها لهذه الأدوار، والتي تتجلى أساسا في التقصير في الواجبات والأدوار الأسرية والنشاطات المنزلية المختلفة، أو إهمال لرعاية وتربية الأبناء، أو نقص في الاهتمام بالزوج ورعاية شؤونه الخاصة.

هذا ما سنحاول معرفته في هذه الدراسة، ولا سيما معرفة أهم القرارات والأدوار الأسرية التي تتمسك فيها المرأة الجامعية وغير الجامعية باختلاف مستواهما التعليمي.

وهل للمستوى التعليمي من تأثير على الوضعية الأسرية والاجتماعية على مكانة المرأة بصفة عامة، جاءت هذه الدراسة لتعرف فيما إذا كانت هنالك فروق بين المرأة الجامعية والمرأة غير الجامعية في التمسك بالأدوار الأسرية.

### التساؤل العام:

هل توجد فروق في التمسك بالأدوار الأسرية عند كل من المرأة الجامعية والمرأة غير الجامعية؟

بمعنى:

هل توجد فروق بين المرأة الجامعية وغير الجامعية فيما يلي:

- التمسك بالتنظيم الأسري وإدارة شؤون الأسرة.
- المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وتحسين المستوى المعيشي لأفراد للأسرة.
- الاستقلالية بالمشاركة في بناء العلاقات الاجتماعية.
- المهارات التنظيمية الخاصة بعمل الزوجة.

### فرضيات البحث:

#### الفرضية العامة :

توجد فروق في التمسك بالأدوار الأسرية عند كل من المرأة الجامعية والمرأة غير الجامعية.

#### الفرضيات الجزئية:

الفرضية الأولى: توجد فروق في التمسك بالتنظيم الأسري وإدارة شؤون الأسرة بين المرأة الجامعية وغير الجامعية.

الفرضية الثانية: توجد فروق في اتخاذ القرارات والمشاركة في ميزانية الأسرة وتحسين المستوى المعيشي لأفراد الأسرة.

الفرضية الثالثة: توجد فروق في الاستقلالية بالمشاركة في بناء العلاقات الاجتماعية بين المرأة الجامعية وغير الجامعية.

الفرضية الرابعة: توجد فروق في المهارات التنظيمية للعمل بين المرأة الجامعية وغير الجامعية.

### 3. تحديد مصطلحات الدراسة:

المرأة:

لغة: جمع نساء من غير لفظها، مؤنث الرجل. (قاموس البدر، 2005)

اصطلاحاً: المرأة كائن شريف خصصتها القدرة الإلهية لتكثير النوع الإنساني، فوظيفتها في هذه الحيثية سامية ولا يستطيع أن يجازيها الرجل فيها، والله قد خلقها لحسن أداء هذه الوظيفة بكل ما تحتاج إليه من أعضاء تتناسب مع تركيبتها وتلك الوظيفة. (أمجد نهى، 2004)

إجرائياً: في هذه الدراسة، سوف نتناول نوعين من المرأة العاملة المتزوجة ولها أبناء، إحداهما جامعية لها مستوى تعليمي عالي، والأخرى غير جامعية لها مستوى تعليمي غير عالي.

المرأة العاملة:

اصطلاحاً: هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة، دور ربة البيت ودور الموظفة. (عبد الفتاح، 1988)

إجرائياً: هي المرأة التي تمارس وظيفة خارج المنزل وتتقاضى عليها أجر مادي. التعليم:

اصطلاحاً: التعليم هو عملية نقل المعلومات والمعارف من المعلم إلى المتعلم، فالعملية التعليمية محكومة بالطرائق الفعالة التي توجه دوافع المتعلم نحو اكتساب المعرفة. (بن اسباع، 2013)

التعليم العالي: هو ذلك النمط من التعليم الذي يعقب ويكمل التعليم الابتدائي والثانوي، ويحتل موقعا بارزا في قمة التعليم بصفة عامة. (نفس المرجع)

إجرائياً: المرأة الجامعية: هي المرأة المتزوجة العاملة ذات المستوى الجامعي.

والمرأة غير الجامعية: هي المرأة المتزوجة العاملة بدون مستوى جامعي.

الأدوار الأسرية:

اصطلاحا:

الدور: يعرفه "تالكوت بارسونز" بأنه نماذج سلوكية متبادلة يكتسبها الفرد من خلال

الاحتكاك بجماعات أخرى غير جماعته. (معتوق، 1998).

وفي تعريف آخر: الدور يمثل التصرف والسلوك المتوقع من العضو في مركز وظيفي،

وهي مثل الأدوار التي يلعبها الممثلون. (ماهر، 2003)

الأدوار الأسرية: عرّفها "ماجدة إمام" (2003)، على أنها جميع الالتزامات والواجبات

والأعمال والمهام التي تؤدي للأسرة بغرض إشباع حاجات أفرادها، وتحقق لهم الشعور

بالسعادة والرضا، والتي تتمثل في إدارة شؤون الأسرة، أداء الأعمال المنزلية، رعاية

الأبناء، شراء المستلزمات وغيرها. (الجهني، 2008)

إجرائيا: هي كل ما تتحصل عليه المرأة المتزوجة العاملة ذات المستوى الجامعي والمرأة

المتزوجة العاملة بدون مستوى جامعي من درجات على مقياس الأدوار الأسرية.

#### 4. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

-أهمية التعليم وما يلعبه من دور هام في حياة المرأة، من خلال الرفع من مكانتها

وتمكنيتها لتصبح بفضلها عضو أساسي داخل الأسرة مثلها مثل الرجل، وما للتعليم من

تأثير على أدوار المرأة الأسرية من خلال سلطة اتخاذ القرارات والتمسك بالأدوار الأسرية.

-التعليم وما له من الأثر الواضح في إحداث التغييرات في بنية ووظيفة الأسرة والمرأة

الجزائرية.

-قلة الدراسات والبحوث التي تناولت علاقة المستوى التعليمي والتمسك بالأدوار

الأسرية عند المرأة العاملة الجامعية والمرأة العاملة غير الجامعية. مما يثري الأطر

النظرية الخاصة بالدراسات الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

-استفادة الباحثون من الدراسة الحالية، كدراسة سابقة عند قيامهم بدراسات في هذا

المجال.

## 5. أهمية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على علاقة المستوى التعليمي للمرأة بتمسكها بمختلف الأدوار الأسرية التي تقوم بها، من قرارات متعلقة بالتنظيم الأسري وإدارة شؤون الأسرة، القرارات المتعلقة بتسيير وتنظيم ميزانية الأسرة وتحسين المستوى المعيشي لأفراد الأسرة، وتلك المتعلقة ببناء العلاقات الاجتماعية والزيارات، والقرارات التي تخص عمل الزوجة والمهارات التنظيمية لها.

## 6. منهج الدراسة واختيار العينة:

### 6. 1. المنهج المستعمل:

المنهج المستعمل في الدراسة هو المنهج الوصفي، والمقصود به الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة ظاهرة ما والبحث في خصائصها والتعمق فيها، قصد تحليلها علمياً.

وقد تم تطبيق أداة الدراسة على عينة من النساء العاملات ذوات المستوى التعليمي الجامعي، وذوات التعليم غير الجامعي. حيث بلغ عددهن 50 امرأة عاملة، وتم اختيارهن بطريقة قصدية ليستوفين جميع الشروط.

### 6. 2. أدوات الدراسة:

مقياس الأدوار الأسرية: وهو من إعداد الباحثة، ويتكون المقياس من أربعة أبعاد متمثلة في: بعد التمسك بالتنظيم الأسري وإدارة شؤون الأسرة، بعد القرارات المتعلقة بتسيير وتنظيم ميزانية الأسرة وتحسين المستوى المعيشي، بعد الاستقلالية في بناء العلاقات الاجتماعية، على ذلك يتكون المقياس من 48 عبارة موزعة على هذه الأبعاد الأربعة. ثبات المقياس: تم حساب معامل ألفا كرونباخ للقرارات للتأكد من الاتساق الداخلي، وقد بلغت قيمة ألفا كرونباخ 00.93، أما قيم الاتساق الداخلي للأبعاد الأربعة فقد بلغت على التوالي: 00.86، 00.83، 00.59، 00.89، وتعتبر تلك القيم دليلاً قوياً عن الاتساق الداخلي للمقياس ككل وأبعاده المختلفة.

بالنسبة للتجزئة النصفية: معامل ثبات المقياس يتمتع بثبات مرتفع حيث بلغ 00.91 كما ارتفع بعد تصحيحه بمعامل سبيرمان بروان وجوتمان إلى 00.95، وهذا ما يؤكد أن الأداة على قدر من الثبات.

صدق المقياس: تم حساب معامل الارتباط بين الدرجات على الفقرة وكلا من البعد الخاص بها وذلك بهدف استبعاد الفقرات التي لا تتمتع بارتباط عال مع كل من درجة البعد، وعند الاستعانة بنتائج معاملات الارتباط تم استبعاد الفقرات التي لم تكن ذات ارتباط دال مع أي من درجات بعدها الخاص، وقد وضع أمام كل فقرة سلم تقدير يتكون من خمسة درجات حيث 1 تعني دائما، 2 تعني أحيانا، 3 تعني غالبا، 4 تعني نادرا، و5 تعني أبدا، وتتمتع جميع فقرات المقياس بارتباط عال مع كل من درجة البعد الخاص بها، وتظهر نتائج معاملات الارتباط بالنسبة للأبعاد الأربعة كالتالي:

00.87 .00.74 ، 00.92 ، 00.84

بالنسبة للمقارنة الطرفية، فقد تمت باتباع الطرق التالية:

-ترتيب مجموع علامات أفراد العينة تنازليا.

-سحب عينة قدرها 25% من العينة الكلية.

بعد تطبيق قانون (ت) للعينات المستقلة، تم الوصول إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى 00.01، حيث قدرة قيمة (ت) ب 16.50- عند درجة الحرية 24، كما قدر متوسط الدرجة الدنيا ب 02.53 وانحراف معياري يساوي 00.32 مقارنة بمتوسط الدرجة العليا الذي قدر ب 04.08 وانحراف معياري يساوي 00.10، مما يدل على وجود فروق بين المجموعتين، وبالتالي فإن مقياس التمسك بالأدوار الاسرية يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

إن نتائج الصدق الظاهري (المحكمين)، ونتائج صدق المضمون (الاتساق الداخلي)، بالإضافة إلى صدق التمييز (المقارنة الطرفية) تطمئن على مدى صلاحية الأداة في قياس ما صممت لقياسه في الدراسة الأساسية.

الجدول 1: يوضح أفراد العينة حسب متغير السن

النسبة المئوية	التكرار	البيانات الأولية	السن
10%	05	من 20 إلى 30	
40%	20	من 30 إلى 40	
50%	25	من 40 فما فوق	
100%	50	المجموع	

بناءً على الجدول أعلاه، يمكن الاستدلال على أن غالبية أفراد العينة تتكون من نساء تبلغ أعمارهن 40 عامًا فما فوق، ويمثلن 50% من العينة، يلي هذه المجموعة نساء



تتراوح أعمارهن بين 30 و40 سنة بنسبة 40% وأخيراً نساء تتراوح أعمارهن بين 20 و30 عاماً بنسبة 10%.

الجدول 2: يوضح المستوى التعليمي للزوجة:

النسبة المئوية	التكرار	البيانات الأولية	المستوى التعليمي للزوجة
02%	01	ابتدائي	
06%	03	إكمالي	
24%	12	ثانوي	
68%	34	جامعي	
100%	50	المجموع	

بناءً على الجدول المقدم، نرى أن أعلى نسبة من التحصيل العلمي بين الزوجات كانت على المستوى الجامعي، حيث حصل على 68%، ويشير هذا إلى مستوى عالٍ نسبياً من التحصيل العلمي بين النساء في المجتمع محل الدراسة. ثاني أعلى مستوى من التحصيل العلمي بعد التعليم الجامعي هو المستوى الثانوي، حيث مثل نسبة 24% من عينة الدراسة.

أما المستوى الإكمالي فقد تمثلت نسبته بـ 6% فقط، مما يشير إلى أن نسبة صغيرة من الزوجات أكملن تعليمهن دون الحصول على شهادة جامعية أو دبلوم. أدنى مستوى من التحصيل العلمي هو في المرحلة الابتدائية، بنسبة 2% فقط من الزوجات حصلن على هذا المستوى من التعليم، وهذا يشير إلى أنه لا تزال هناك حواجز تمنع من وصول بعض النساء إلى مستويات أعلى من التعليم.

الجدول 3: يوضح المستوى التعليمي للزوج:

النسبة المئوية	التكرار	البيانات الأولية	المستوى التعليمي للزوج
04%	02	ابتدائي	
12%	06	إكمالي	
46%	23	ثانوي	
38%	19	جامعي	
100%	50	المجموع	

بناءً على معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن أعلى نسبة من الأزواج أكملوا التعليم الثانوي بنسبة 46% من إجمالي العينة. المستوى التعليمي التالي الأكثر شيوعاً هو التعليم الجامعي بنسبة 38%، يليه التعليم الإكمالي بنسبة 12%، وأخيراً، أقل نسبة تمثلت في الأزواج الذين أكملوا تعليمهم الابتدائي بنسبة 4%.

يقدم هذا التحليل نظرة حول التوزيع التعليمي داخل العينة الذين تمت دراستهم. من المهم ملاحظة أن هذه الإحصاءات قد تتأثر بعوامل مختلفة مثل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والقيم والمعتقدات الثقافية، والسياسات التعليمية الحكومية المتعلقة بالتعليم بصفة عامة.

الجدول 4: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الراتب الشهري

النسبة	التكرار	البيانات الأولية	
18%	09	أقل من 25.000,00 دج	راتبك الشهري
38%	19	ما بين 25.000,00 و 40.000,00 دج	
44%	22	من 40.000,00 دج فما فوق	
100%	50	المجموع	

يوضح الجدول أن أغلبية الفئة المبحوثة تمثلت في النساء اللواتي يتقاضين أكبر راتب، أي من 40.000,00 دج فما فوق بنسبة 44%، تليها فئة اللواتي يتقاضين ما بين 25.000,00 و 40.000,00 دج بنسبة 38%، أخيراً فئة اللواتي يتقاضين أقل راتب والمتمثل في أقل من 25.000,00 دج بنسبة 18%.

الجدول 5: يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة

النسبة	التكرار	البيانات الأولية	
78%	39	أسرة نووية	النواة الأسرية
22%	11	أسرة موسعة	
100%	50	المجموع	

بناءً على البيانات الواردة في الجدول، نرى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الأسرة النووية بنسبة 78%. وهذا يعني أن غالبيتهم يعيشون مع أزواجهم وأطفالهم، بدون أفراد الأسرة الممتدة مثل الأجداد أو العمات والأعمام، بعد الأسرة النووية، تأتي الأسرة الممتدة في المرتبة الثانية حيث تمثل نسبة 22%.

يمكن استخدام هذه البيانات لفهم أنماط الهياكل الأسرية داخل هذه الفئة، حيث يمكن ربط هيمنة بنية الأسرة النووية بالقيم والمعايير الثقافية التي تؤكد على أهمية العلاقات الزوجية والأسرة النووية كوحدة من التنظيم الاجتماعي.

## 7. عرض نتائج الدراسة:

## 7.1. عرض نتائج الفرضية الأولى:

الجدول 6: يوضح الفروق بين كل من المرأة الجامعية وغير الجامعية في التمسك بالتنظيم الأسري وإدارة

## شؤون الأسرة

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	مجموع الرتب	متوسطات الرتب	التكرار	
00.05	176.00	504.00	31.50	16	غير جامعية
		771.00	22.68	34	جامعية

يتضح من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

00.05 بين متوسطات استجابات أفراد العينة على بعد التمسك بالتنظيم الأسري

وإدارة شؤون الأسرة بين المرأة الجامعية وغير الجامعية، كما يتضح لنا أن قيمة

الاختبار تساوي 176.00 بمستوى دلالة يقل عن 00.05، حيث قدر المتوسط

الحسابي لغير الجامعيات بـ 31.50، أما بالنسبة للجامعيات فقدر المتوسط الحسابي

بـ 22.68، فمن خلال المتوسطات نلاحظ أن درجات المرأة غير الجامعية أكبر من

الجامعية وبالتالي فالمرأة غير الجامعية أكثر تمسكا بالتنظيم الأسري وإدارة شؤون

الأسرة من المرأة الجامعية، ومنه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على بعد

التمسك بالتنظيم الأسري وإدارة شؤون الأسرة بين المرأة الجامعية وغير الجامعية،

وبالتالي تحققت الفرضية القائلة بوجود فروق بين المرأة الجامعية وغير الجامعية في

التمسك بالتنظيم الأسري وإدارة شؤون الأسرة.

**التحليل:**

إن بلوغ المرأة العاملة لمستويات تعليمية عليا رفع من مكانتها الوظيفية مما زاد

من مسؤولياتها المهنية، فخرجها للعمل وغيابها لساعات طويلة عن المنزل والأسرة

يزيد من تراكم المسؤوليات والواجبات الأسرية عند العودة، ما يصعب من توفيقها في

أداء الأدوار والأعمال المنزلية، كما أن الضغوطات المهنية التي تتعرض لها تجعلها

في حالة تعب وارهاق وملل، ساعية في ذلك لتجنب الصراع، وهذا ما ينتج عنه الإهمال

والتقصير في رعاية الزوج والأبناء، وترك الأمور تسير حسب الوضع من دون برنامج

منظم. أما المرأة غير الجامعية العاملة فهي تشهد عمل أقل عبئاً ومسؤولية وتعب، مما

يساعدها على التمسك بشكل أفضل في أدوارها الأسرية وتنظيمها لشؤون المنزل المنبئية على منهجية منظمة.

إذ نجد المرأة غير الجامعية تجتهد في عملها بطريقة غير شعورية لأنها ملزمة وليس لها مانع في ذلك. على عكس ذلك يتضح أن المستوى التعليمي يلعب دور مهم في تنظيم المرأة لشؤون منزلها وإدارته، فمن خلال النسب الواردة في الجدول يظهر أن المرأة ذات التعليم العالي لا تعترف بالأدوار التقليدية التي كانت تمارسها سابقاً، مما يجعلها تتراجع أو تتخلى عن بعض النماذج التقليدية التي اكتسبتها عن طريق التنشئة الاجتماعية. فبلوغها لمستوى عالي من التعليم يضمن الحصول على أفضل المناصب وهذا ما يفسح لها الطريق للتحرر والسعي لتحقيق الطموحات والنجاحات في حياتها العملية، سعياً منها لتحقيق أفضل مستقبل لأبنائها.

## 7. 2. عرض نتائج الفرضية الثانية:

الجدول 7: يوضح الفروق بين كل من المرأة الجامعية وغير الجامعية بالنسبة لاتخاذ القرارات الأسرية والمشاركة الفعالة في ميزانية الأسرة.

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
00.18	208.00	472.00	29.50	16	غير جامعية
		803.00	23.62	34	جامعية

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 00.05 بين متوسطات استجابات أفراد العينة على بعد المشاركة الفعالة في ميزانية الأسرة بين المرأة الجامعية وغير الجامعية، كما يتضح لنا أن قيمة الاختبار تساوي 208.00 بمستوى دلالة أكبر عن 00.05، حيث قدر المتوسط الحسابي لغير الجامعيات بـ 29.50، أما بالنسبة للجامعيات فقدر المتوسط الحسابي بـ 23.62، فمن خلال المتوسطات نلاحظ أن درجات المرأة الجامعية وغير الجامعية متقاربة ولا يوجد أي فرق بين هذين الأخيرين، ومنه نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على بعد المشاركة الفعالة في ميزانية الأسرة واتخاذ القرارات الأسرية بين المرأة الجامعية وغير الجامعية، وبالتالي لم تتحقق الفرضية القائلة بوجود فروق بين المرأة الجامعية وغير الجامعية في اتخاذ القرارات الأسرية وتسيير ميزانية الأسرة.

## التحليل:

إن المرأة العاملة الجامعية وغير الجامعية بصفتها عاملة تتقاضى دخل مادي فهي تشارك زوجها وتتقاسم معه مصاريف الإنفاق على البيت وتتخذ معه قرارات مهمة خاصة بالميزانية قصد تحسين المستوى المعيشي لأفراد الأسرة، باعتبارها تتحكم في دخلها وتتمتع بحق التصرف فيه، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات أن المرأة التي لها راتب خاص تتحكم في شراء مستلزمات البيت، وتشارك في الإنفاق.

فحصولها على منصب عمل يكفل لها سلطة اتخاذ القرار والمشاركة في الإنفاق والميزانية، فعمل المرأة ومساهمتها في دخل الأسرة يكسبها مكانة في اتخاذ القرارات ويساعدها على تحقيق المساواة في المجتمع. (عموم، 2019، ص 101)

إن الأجر المادي الذي تتقاضاه المرأة العاملة يساهم إلى حد كبير في رفع مشاركتها في اتخاذ القرارات وتشارك زوجها بحرية في التصرف والتسيير لشؤون المنزل، فالعمل والاستقلال الاقتصادي يمنح المرأة فرصة المشاركة الاجتماعية والاستقلالية في اتخاذ القرارات. (محمد الشريف، 2007، ص 109)

إن تمتع المرأة العاملة بمستوى تعليمي يزيد من حضها في الحصول على منصب العمل والراتب المادي، وبالتالي ما يرفع من نسبة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، وهذا ما صرح به أغلب المبحوثات، فهناك علاقة بين المستوى التعليمي والحصول على أجر مادي وبالتالي المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية،

## 7. 3. عرض نتائج الفرضية الثالثة:

الجدول 8: يوضح الفروق بين كل من المرأة الجامعية وغير الجامعية بالنسبة للاستقلالية بمشاركتها في بناء العلاقات الاجتماعية.

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
00.26	219.00	461.00	28.81	16	غير جامعية
		814.00	23.94	34	جامعية

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 00.05 بين متوسطات استجابات أفراد العينة على بعد الاستقلالية بمشاركتها في بناء العلاقات الاجتماعية بين المرأة الجامعية وغير الجامعية، كما يتضح لنا أن قيمة الاختبار تساوي 219.00 بمستوى دلالة أكبر عن 00.05، حيث قدر المتوسط الحسابي لغير الجامعيات بـ 28.81، أما بالنسبة للجامعيات فقدر المتوسط الحسابي بـ 23.94، فمن خلال المتوسطات نلاحظ أن درجات المرأة الجامعية وغير الجامعية متقاربة ولا يوجد أي فرق بين هذين الأخيرين، ومنه نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على بعد الاستقلالية بمشاركتها في بناء العلاقات الاجتماعية بين المرأة الجامعية وغير الجامعية، وهنا لم تتحقق الفرضية القائلة بوجود فروق بين المرأة الجامعية وغير الجامعية في الاستقلالية بالمشاركة في بناء العلاقات الاجتماعية.

## التحليل:

المرأة العاملة المتعلمة بصفتها امرأة مثقفة كانت جامعية أو غير جامعية ولكنها ذات مستوى تعليمي، بالإضافة إلى خروجها للعمل خارج البيت، فهذا يحد من شعورها بالعزلة الاجتماعية والتهميش، مما يدفعها إلى الاندماج الاجتماعي والثقافي بخلق صداقات ومعارف جديدة تضاف إلى النسق القرابي لها سواء من جهة عائلة الأب أو الأم، أو من جهة الزوج وعائلته. فعامل الصداقات والتفاعلات الاجتماعية ترتبط بسمه شخصية تجعل من الفرد يسهل عليه التواصل والتعامل مع الناس بكل بساطة.

إن تعليم وعمل المرأة يلعبان دورا مهما في عدم تدخل الزوج في استقلالية المرأة في إقامة العلاقات الاجتماعية، فهي تسعى دائما إلى بناء العلاقات وفق احتياجاتها النفسية والاجتماعية، إذ تتفاعل وتندمج اجتماعيا وثقافيا، وهذا ما يعمل على اتساع شبكة

علاقاتها الاجتماعية. فالمستوى التعليمي له دور كبير في نسج وتكوين علاقات اجتماعية خارج الشبكة القرابية لأسرة المرأة العاملة. (جياموي، 2006، ص 174)

#### 7. 4. عرض نتائج الفرضية الرابعة:

الجدول 9: يوضح الفروق بين كل من المرأة الجامعية وغير الجامعية بالنسبة للمهارات والتنظيم في العمل.

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
00.05	177.50	502.50	31.41	16	غير جامعية
		772.50	22.72	34	جامعية

يتضح من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 00.05 بين متوسطات استجابات أفراد العينة على بعد المهارات والتنظيم في العمل بين المرأة الجامعية وغير الجامعية، كما يتضح لنا أن قيمة الاختبار تساوي 177.50 بمستوى دلالة يقل عن 00.05، حيث قدر المتوسط الحسابي لغير الجامعيات بـ 31.41، أما بالنسبة للجامعيات فقدر المتوسط الحسابي بـ 22.72، فمن خلال المتوسطات نلاحظ أن درجات المرأة غير الجامعية أكبر من الجامعية وبالتالي فالمرأة غير الجامعية أكثر مهارة وتنظيماً في عملها مقارنة بالمرأة الجامعية، ومنه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على بعد المهارات والتنظيم في العمل بين المرأة الجامعية وغير الجامعية، وهنا تكون قد تحققت الفرضية القائلة بوجود فروق بين المرأة الجامعية وغير الجامعية في المهارات التنظيمية والعمل.

#### التحليل:

نظراً لبساطة ومحدودية النشاطات والوظائف المهنية الأقل تعقيداً للمرأة العاملة غير الجامعية، والتي لا تتطلب مهارة عالية لأدائها، لذا فهي تسعى دائماً لإتقان عملها وإتمامه على أحسن وجه، كما أن إمكانية توفيقها لأدوارها الأسرية والمهنية راجع لمعرفتها لكيفية إدارة وقتها، فهي تتمتع بوقت إضافي بالنظر لعدد الساعات التي تقضيها في العمل (العمل بالدوام أو بالساعات)، عكس المرأة الجامعية التي يلقي على عاتقها مسؤوليات كبيرة بحجم المنصب الذي تشغره، على هذا فالمرأة غير الجامعية على حسب تصريحاتها فهي لا تتأخر ولا تغادر مكان عملها مبكراً، وأثناء العمل غالباً ما تركز على عملها دون أن تتشغل بأمور أخرى، رغبة منها في النجاح وتطوير مهاراتها الوظيفية والمعرفية وكذا لترقيتها المهنية لمرتبة عليا.

## استنتاج عام:

استخلصت الدراسة إلى مجموعة من النقاط:

- هناك علاقة بين المستوى التعليمي والتمسك بالأدوار الأسرية عند المرأة العاملة، مع وجود فروق بين المرأة الجامعية وغير الجامعية في التمسك بالأدوار الأسرية.
- كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة، كلما حازت على أفضل وأرقى وظيفة وحققت أعلى مكانة، مما ينعكس سلبا على تمسكها بالتنظيم الأسري وإدارة شؤونه، لأنها تعاني الصراع في محاولة منها للتوفيق بين الأدوار الأسرية والوظيفية.
- معظم النساء العاملات الحائزات على دخل مادي، مهما كان مستواهن التعليمي تساهمن بفعالية في اتخاذ القرارات الأسرية وتشاركن في الميزانية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد الأسرة. كما أن صعوبة الظروف الاقتصادية للأسر تجعل الزوج يعطي حرية التصرف في ميزانية الأسرة للزوجة من جهة، ومن جهة أخرى انشغال الزوج خارج المنزل يسمح له بإشراكها في التدبير المنزلي والتصرف.
- كلما انخفض المستوى التعليمي للمرأة العاملة كلما كانت أكثر توافقا وتنظيما لأدوارها المهنية والأسرية.
- المرأة غير الجامعية الأقل تعليما أكثر مهارة وتنظيما في عملها من خلال وصولها المبكر للعمل والتركيز على العمل من دون الانشغال باهتمامات أخرى، مع قضائها ساعات أقل في العمل، والالتحاق بالمنزل لرعاية شؤونه.
- المرأة المتعلمة امرأة مثقفة بالإضافة إلى الخروج للعمل فهذا يحد من شعورها بالعزلة الاجتماعية، مما يساعدها أكثر على الاندماج الاجتماعي وخلق العلاقات الاجتماعية بإقامة صداقات ومعارف.
- مشاركة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرارات الأسرية يشير إلى مدى تحسن وضعية المرأة داخل أسرتها، ومدى تراجع سلطة الزوج.
- تقلص سلطة الزوج في الأسرة الحديثة خاصة إن كانت الزوجة تتمتع بمستوى عال من التعليم، وهذا يتضح في التغيرات التي مست أدوار ووضعية المرأة داخل الأسرة، وأصبح الزوج يأخذ بآرائها ويثق في قراراتها، نظرا لخبرات ساعدتها في تكوين شخصيتها، نتج عن ذلك إعادة النظر في توزيع الأدوار بين الزوجين.



## خاتمة:

بفعل خروج المرأة للتعليم والعمل خارج المنزل يتبين لنا مدى زوال الحياة الأسرية التقليدية التي كانت تعيشها المرأة وسيطرة الحياة المعاصرة الحديثة على معظم سلوكياتها وتصرفاتها سواء داخل الأسرة أو خارجها. فالمستوى التعليمي للمرأة يلعب دور مهم في تمكينها داخل الأسرة مما يرفع من قدرتها على تسيير حياتها وحياة أفراد أسرتها، مع الرفع من قدرتها على مشاركة زوجها في اتخاذ القرارات الأساسية داخل الأسرة، فالمرأة بقدر ما ينمو تعليمها وثقافتها واطلاعها الواسع على العالم الخارجي، بقدر ما يزيد هذا من قدرتها على التكيف والتعايش مع تطورات الحياة الحديثة.

## المراجع:

- 1- قاموس البدر، 2005، قاموس عربي غربي، دار البدر الساطع للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر. ص208
- 2- أحمد ماهر، (2003)، بدون طبعة، السلوك التنظيمي، مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- 3- نادر فرجاني، (2002)، التنمية الإنسانية المفهوم والقياس، المستقبل العربي، العدد 283، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان.
- 4- محمد أمجد نهى، (2004)، المرأة والسياسة في مصر، دون طبعة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- 5- كاميليا عبد الفتاح، (1988)، سيكولوجية المرأة العاملة، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، مصر.
- 6- فاتن محمد الشريف، (2007)، الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة، ط1، دار الوفاء للطباعة، الإسكندرية، مصر.
- 7- معتوق فريديريك، (1998)، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة محمد دبس، بيروت.
- 8- بومخلوف محمد، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته، (2004)، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، فعاليات الملتقى الثالث، قسم علم الاجتماع، الجزء 1، منشورات كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، سلسلة الوصل العدد2.
- 9- عمومن رمضان، (2020)، مساهمة المرأة في القرارات الأسرية، مقارنة سوسولوجية بين المرأة العاملة والماكثة في البيت، جامعة الأغواط، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد8، العدد2.
- 10- حماش الحسين، (2013)، أعمال الملتقى الوطني حول، التحولات الاجتماعية وانعكاساتها النفسية على الشباب في المجتمع الجزائري، الطبعة 1، كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية، جامعة الجزائر2، ص53
- 11- سميرة الجهني، (2008)، عدم الاستقرار الأسري وعلاقته بإدراك الزوجين للمسؤوليات الأسرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد المنزلي، جامعة أم القرى. مكة المكرمة. السعودية.
- 12- نتيجة جيمايوي، (2006)، آثار العلاقات القربانية على الاندماج الاجتماعي، شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر.
- 13- ربيعة رميشي، (2004)، مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار داخل الأسرة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي. جامعة الجزائر.
- 14- حسان بن اسباع، (2013)، سياسات التعليم العالي في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة.